

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Mal
DATE:	26-May-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	145,000
TITLE :	25% increase in medical insurance costs
PAGE:	01-03
ARTICLE TYPE:	General Health News
REPORTER:	Marwa Abdel Naby

بسبب الدواء.. و«الرعاية الصحية» تستعد لرفعها 15%

25% زيادة فى أسعار التأمين الطبى

كتبت - مروة عبد اللبى:

رفعت شركات التأمين العاملة فى السوق المحلية التى تزاوُل نشاطها التأمين الطبى، أسعار تغطياتها بنسبة 20 - 25% بداية من الأسبوع الجارى، نتيجة للزيادة السعرية التى لحقت بمنتجات الأدوية التى تقل عن 30 جنيه بنسبة 20%.

وفى المقابل تستعد شركات الرعاية الصحية، التى تزاوُل نشاط التأمين الطبى وفق آلية الـ HMO لزيادة أسعار خدماتها بنسبة 15%، فى التعاقدات الجديدة التى تبدأ من أول يوليو، وتنتهى فى يونيو من العام 25% زيادة فى أسعار التأمين الطبى

اللاحق.

وألية الـ HMO هى تحمل المخاطر بالآلية نفسها التى تعمل بها شركات التأمين-تحمل الخطر- مع الاعتماد عن ذكر أى لفظ له دلالة على مفهوم التأمين من خلال العقود التى تبرمها مع العملاء، حيث أن أغلب تلك الشركات تلجأ إلى إبرام عقود إدارة لمعاقل شركات التأمين للخروج من مأزق عدم قانونية نشاطها.

من جهته كشف ماجد فهمى، مدير عام التأمين الطبى، بشركة «روبال» للتأمينات العامة،

عن أن قرار الحكومة بزيادة أسعار الأدوية، أجبر الشركات التى تزاوُل الاكتتاب بفرع الطبى، على زيادة أسعار تغطياتها بنسبة تتراوح بين 20 - 25% بداية من الأسبوع الجارى.

وأشار فهمى لـ«المال» إلى أن الشركات سترفع أسعار تغطيات «الطبى» مجدداً فى يوليو المقبل، نتيجة لزيادة أسعار مقدمى الخدمة، مثل المستشفيات، ومبامل التحاليل، وغيرها من الخدمات، لافتاً إلى أن نسبة الزيادة الجديدة سيتم تحديدها فى ضوء الزيادات التى ستشهدتها سوق الدواء، والخدمات الطبية خلال يوليو.

وأوضح أن زيادات أسعار مقدمى الخدمة فى يوليو، مرتبطة أيضاً بزيادة أسعار الدولار، إضافة إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وانخفاض هامش الربحية.

وقالت هبة الزين، مدير عام شركة «برايم هيلث» للرعاية الطبية، إن شركات الرعاية التى تعمل وفق آلية الـ HMO سترفع أسعار خدماتها المقدمة للعملاء بنسب تتراوح بين 10 - 15% بداية من يوليو المقبل، على خلفية زيادة أسعار الأدوية.

البيان..... 3

PRESS CLIPPING SHEET

25% زيادة فى أسعار التأمين الطبى

الحكومة عدة شرائح، اولاهها من جنيه الى 10 جنيهات وتضم 3525 صنفا واغلبها اصناف من انتاج الشركة القابضة للأدوية، والشريحة الثانية من 10 الى 20 جنيها وتشمل 4500 صنف وهى القائمة التى تخص الشركات الخاصة والعامة معا، وهى تشمل أدوية السكر والضغط والقلب والكلى، فيما تتضمن الشريحة الثالثة من الادوية التى تتراوح اسعارها من 20 الى 30 جنيها 3742 صنفا وهى التى تخص منتجات الشركات الخاصة وتشمل ادوية الجهاز الهضمى والتنفسى وهى الشريحة الاكثر مبيعا لعام 2015 بنحو 11 مليار جنيه.

من ناحية أخرى رصد المركز المصرى للحق فى الدواء قيام عدد من شركات التوزيع بغلق فروعها لمدة وصلت لـ 48 ساعة؛ حيث قامت بنزع الأسعار الموجودة على الأصناف التى سبق إنتاجها (قرار التسعير الجديد) وهو الأمر الذى مكن هذه الشركات من اغتنام القرار والفوضى الضاربة فى وزارة الصحة بتعطيل ملايين الأرباح فى ساعات، وأشار المركز، إلى أن هناك أكثر من 150 صنفاً صدر لهم قرار تسعير على الشريط الواحد وليس حسب القرار على العلبة وهو أمر لم يحدث فى كل دول العالم.

وأشارت إلى أن الزيادات سيتم تطبيقها على العقود الجديدة، أو المجددة، والتى تبرم فى يوليو، وتنتهى فى يونيو من العام اللاحق.

وكشف إيهاب أبو المجد، رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لشركات الرعاية الصحية، عن إبرام الجمعية اتفاقاً مع شركة «فاركو» للأدوية لتوريد أدوية الأمراض المزمنة، التى يتجاوز عددها 150 صنفاً بأسعار خاصة، مساوية لأسعار التوريد فى مناقصات وزارة الصحة، وهيئة التأمين الصحى.

وأشار إلى أن الجمعية أبرمت بروتوكول تعاون مع شركة «ROSHE» السويسرية، مؤخراً فى خطوة استباقية تستهدف تقديم باقات متكاملة لعلاج السرطان، وتشمل الكشف المبكر للأورام، والعلاج الكيماوى، والفحوصات الطبية اللازمة لمتابعة الحالات، إضافة إلى جلسات العلاج النفسى المخصصة لعلاج حالات الإكتئاب المصاحبة للعلاج الكيماوى.

ووافق مجلس الوزراء على رفع أسعار الأدوية بنسبة 20% للأدوية الأقل من 30 جنيها اعتباراً من الاثنين الماضى.

وشمل قرار الرفع أكثر من 6800 صنف دواء بالاسواق مرة واحدة، وتشمل الزيادة التى أقرتها